بحث

مفهوم العدالة المناخية في ضوء قواعد القانون الدولي العام

إعداد الباحث

عادل محمد محسن رشدي

المقيد بدرجة الدكتوراه بقسم القانون الدولي العام

بكلية الحقوق جامعة أسيوط

المقدمة

لقد أصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا بل وفى مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الاجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ. ويمكن القول بان العدالة المناخية تعد مزجا بين حقوق الانسان وتغير المناخ ؛ حيث تهدف في المقام الاول إلى حماية حقوق الانسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية ؛ ولذا فان العدالة المناخية تعد افضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الاعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة .

وتعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم المشكلات البيئية الناتجة عن تزايد أنشطة البشرية ، وزيادة استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة ، مما يهدد الأمن العالمي ولا يمكن تجاهله ، فقد أصبح هذا التغير أشبه بخطر الحروب على البشرية ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن قضية التغيرات المناخية تشكل خطر على المجتمع الدولي ، وتهدد السلم والأمن الدوليين، ونظرا لخطورة التداعيات الناجمة عن التغيرات المناخية ، أصبح لزاما على المجتمع الدولي أن يضع ضوابط وأسس ادارة هذه القضية الشائكة ، ومن هنا يأتي موضوع هذه الدراسة ، والذى يتمثل في "الادارة الدولية لقضية التغيرات المناخية".

أهمية البحث وأهدافه :

يتناول البحث موضوع من أهم الموضوعات على الساحة الدولية أكثرها جدلا من الناحية القانونية ، وهو العدالة المناخية والتغير المناخي ، وتتبلور أهدافه في محاولة إزالة اللبس والغموض الذى يكتنف الإشكاليات التى تثيرها ازمة التغيرات المناخية على النظام الدولي

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة الدراسة أنه حتى وقتنا الحالي لا يوجد اتفاق دولي ينص أو يحدد كيفية تطبيق بدأ توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل منصف وعادل ، ويدور التساؤل لهذا البحث حول بيان العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي .

منهج البحث:

ولمعالجة هذه الاشكالية فإننا سنعتمد على المنهج التحليلي ، فهو المنهج الأكثر ملائمة في وصف وتحليل المشكلة المطروحة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع .

خطة البحث :

المبحث الأول: **ماهية العدالة المناخية**

المبحث الثاني: **العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي**

المبحث الأول

ماهية العدالة المناخية

تمهيد وتقسيم :

إن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن مصطلح العدالة المناخية يُعد مصطلح حديث([1])؛ حيث ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي، فقد عقد أول مؤتمر قمة للعدالة المناخية عام ٢٠٠٠م في "Hague" في هولندا بالتوازي مع المؤتمر السادس لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، والمؤتمر قرر بأن التغير المناخي هو قضية حقوق، ثم توالت المؤتمرات وظهور المنظمات المتخصصة في العدالة المناخية، وكان أهمها تشكيل شبكة العمل للعدالة المناخية التي ظهرت عام ٢٠٠٩م، وقد طرحت شعار تغير النظام لا تغير المناخ"، والذي استعمل على نطاق واسع من قبل الكثيرين

([1]) عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية بعدًا جديدًا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية – آفاق تحديات" الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، ٢٠١٧م، ص ٣٥.

من نشطاء العدالة المناخية للدعوة إلى تغيرات في النظم الاقتصادية والسياسية المسببة للتغير المناخي([1]).

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول: **تعريف العدالة المناخية**

المطلب الثاني: **التطور التاريخي لمفهوم العدالة المناخية**

المطلب الثالث: **مبادئ العدالة المناخية**

المطلب الأول

تعريف العدالة المناخية

تمثل العدالة المناخية رؤية لحل وتخفيف الأعباء غير المتعادلة الناتجة عن التغير المناخي، والعدالة المناخية كعدالة كونية هي أن المسئولية التاريخية عن الجزء الكبير من انبعاثات الغازات الدفيئة تقع على عاتق الدول الصناعية في المركز الرأسمالي العالمي Core، ولو أن المسئولية الرئيسة لدول هذا المركز من أجل تقليل الانبعاثات قد أدركت في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية عن التغير المناخي، فإن عادات الإنتاج والاستهلاك للدول الصناعية مثل الولايات المتحدة استمرت في تهديد بقاء البشرية والتنوع الحيوي كونيا، وقد استعمل مصطلح العدالة المناخية لدراسة التغير المناخي كقضية أخلاقية([2]).

وإذا نظرنا إلى مصطلح العدالة المناخية نجد أنه لا يوجد تعريف جامع مانع المصطلح العدالة المناخية([3])، ولكنها تندرج تحت مفهوم العدالة البيئية .

([1]) انظر: عباس غالي الحديثي، العدالة المناخية والعواقب الجيوبوليتكية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع ٢ ديسمبر ٢٠١٤م، ص ٤٠٧.

([2]) انظر: محمد عبد الفتاح القصاص، الدراسات العلمية لتغيرات المناخية، المجلة العلمية البيئية، ع: ١٢، ٢٠٠٧م، ص ٧٨.

([3]) ينظر البعض إلى أن العدالة المناخية هي قيمة أخلاقية وروحية، لذلك هناك من يطلق مصطلح العدالة المناخية على البعد الأخلاقي لتغير المناخ، وقد عبرت على البعد الأخلاقي لتغير المناخ المبادئ التي جاءت

ولقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأن مصطلح العدالة المناخية، وذلك على النحو التالي: ([1])

- "تحمل الأعباء والتكاليف بين مختلف الأجناس والأمم والأفراد والفئات والأقاليم تبعا لأماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة وأساليب مجابهة هذا التلوث"([2]).
- "المعاملة العادلة لجميع الناس والتحرر من التمييز، مع خلق مشاريع وسياسات التي تعالج تغير المناخ والنظم التي تخلق تغير المناخ واستدامة التمييز"
- يرى دافيد ايسترن أن العدالة المناخية "تأسست في الضرورات القانونية والأخلاقية لحقوق الإنسان واحترام كرامة الشخص، مما يجعلها أساسًا لا غنى عنه للعمل في مجال تغير المناخ، تدفع الفقر وعدم المساواة والانتهاكات، وتحقق الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية".
- "العدالة المناخية هي أفضل طريقة لتوزيع أعباء تغير المناخ على رفاة البشر للأفراد والجماعات بالعدل أي العدالة في توزيع الأعباء وتكاليف التخفيف بالتساوي لحماية حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع".
- والعدالة المناخية هي أيضا وسيلة "تحمل الأعباء والتكاليف بين مختلف الأجناس والأمم والأفراد والفئات والأقاليم، تبعا لأماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة، وأساليب مجابهة هذا التلوث"(٣).
- و عرفها كيربر غييرمو kerber Guillermo بأنها: "رؤية لإزالة وتخفيف الأعباء الغير متكافئة التي أنتجها تغير المناخ، وهي المعاملة العادلة لجميع الناس والتحرر من

في المادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ١٩٩٢م. انظر: زكية بلهول، العدالة المناخية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، ع: ٢٨ ٣٦٧ سبتمبر ٢٠١٧م، ص ٣٦٧.

([1]) د. هشام محمد بشير ، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد (١٦) العدد (١٥) يوليو ٢٠٢٢م ، ص ٣٤٩

([2])انظر: شكراني الحسين، العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى إستراتيجية، مج: ١، ع: ١، ديسمبر ٢٠١٢م، ص ١٠٠.

([3]) انظر: شكراني الحسين، العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، مجلة رؤى استراتيجية، مج ١، ع: ١، ديسمبر ٢٠١٢م. ص ١٠٠.

التمييز، مع خلق مشاريع وسياسات التي تعالج تغير المناخ، والنظم التي تخلق تغير المناخ واستدامة التمييز".

كما يرتبط مفهوم العدالة المناخية بحوكمة توزيع أعباء تغير المناخ، على كافة الأفراد والجماعات فهي تعني بالنسبة لإكرسلي روبن ECKERSLEY ROBIN: التوزيع بالتساوي من حيث الأعباء والتكاليف لحماية حقوق الإنسان، والتخفيف خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع.

ومن جهة أخرى يستخدم مفهوم العدالة المناخية للنظر في حقوق الإنسان والمساواة والحقوق الجماعية، والمسؤولية التاريخية فيما يتعلق بتغير المناخ، فيشير مفهوم العدالة المناخية إلى أسباب وآثار تغير المناخ التي أدت الى غياب العدالة، وخلقت عدم المساواة والظلم خاصة عند الأشخاص الضعفاء، فيأخذ مفهوم العدالة المناخية أحد أهم المعاني الجوهرية للعدالة، حيث الأكثر ضعفا هم الأكثر جدارة بالجهد لحمايتهم من الأذى، وهذا يتطلب التوزيع العادل لعب التكلفة الاقتصادية، وعبء الآثار المناخية السلبية والموارد التكيفية والتخفيفية، وبهذا المحتوى تسعى العدالة المناخية إلى معالجة عدم المساواة الثلاثية المتعلقة بالمسؤولية والضعف والتخفيف.

كما يتضمن مفهوم العدالة المناخية حسب ستيف فاندر هايدن Steve Vanderheiden، معنى التوسع في العدالة البيئية، حيث ينصب التركيز على غازات الدفيئة التي يتم الشعور بآثارها على نطاق عالمي، مما يستلزم تعبير سياسي مختلف عن العدالة البيئية، التي نشأت من الاستجابات للتلوث من مصدر محدد، وبهذا المعني العدالة المناخية هي "إطار تفسيري يتم من خلاله الفحص والتقييم لاستجابات لتغير المناخ، نشأت من عدد من الناشطين السياسيين والتقاليد النظرية، والدعوة إلى نهج اتجاه تغير المناخ، يكون محوره الإنسان ومعنيا به بشكل عام مع الإنصاف".

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مفهوم العدالة المناخية يتضمن العناصر التالية:

- إنها رؤية لحل وتخفيف الأعباء غير المتكافئة التي يسببها تغير المناخ، والالتزام بمعالجة العب غير المتناسب الأزمة المناخ على الفقراء والمهمشين، والاعتراف بأن الأكثر ضعفاً هم الأكثر استحقاقاً.
- إنها مزيجا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان، التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية.
- إنها وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضررا من جراء التغيرات المناخية، والتي تعد الدول الصناعية المتسبب الأول في هذه التغيرات.
- إنها مرتبطة بمعاني التضامن بين دول الشمال الصناعية، المسئولة عن تغير المناخ، ودول الجنوب الفقيرة الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ.

وتأسيسا على ما سبق يرى الباحث أن العدالة المناخية تعد مزيجا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضررا من جراء التغيرات المناخية.

المطلب الثاني

التطور التاريخي لمفهوم العدالة المناخية

لقد استلهمت العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية، لكنها أكثر تعددا في الأبعاد وانتشارا من حيث المكان، لأن تغير المناخ سيؤثر على السكان في مسافات مادية أكبر من مصادر انبعاثات الوقود الأحفوري، بينما تركز العدالة البيئية على التدهور البيئي على المستوى المحلي، وظهرت العدالة المناخية لمعالجة الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعي والدمار البيئي والهيمنة الاقتصادية عام ٢٠١٤ خلال مسيرة مناخ البشر" بحضور أكثر من ٣٠٠ ألف متظاهر في نيويورك، وتمت تعبئة العدالة المناخية كمفهوم وحركة من جانب نخبة من المنظمات الدولية غير الحكومية والمجموعات الشعبية والأكاديميين، وقد بدأ المفهوم يتبلور

بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية وخاصة في الغرب وحملت بعض المنظمات الاسم ذاته كالعدالة المناخية الآن، ومبادرة العدالة المناخية والشبكة الدولية للعمل المناخي، ومؤسسة العدالة البيئية، والقاسم المشترك بينهم الاعتقاد أن كل أعضاء المجتمع الدولي لهم حق إشباع حاجاتهم الفردية وعليهم أداء التزاماتهم المادية لإنقاذ الأرض من الدمار، وهذا هو الرهان الحقيقي للعدالة المناخية، حيث يتم الانتقال إلي عدالة التوزيع، والمساواة بين الأجيال والدول في المنافع والتكاليف([1]).

ومع نهاية التسعينات ظهرت عدة حركات من المجتمع المدني، في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تطالب باسم العدالة المناخية بالمسؤولية التاريخية، للدول والشركات الأكثر ثراء عن تدهور البيئة، من خلال التراكم التاريخي والحالي للثروة، عن طريق حرق الوقود الأحفوري واستخراج السلع المشتركة الأخرى من أنظمة البيئة، وعليه فإن الأسباب الجذرية لأزمة المناخ، مرتبطة بمراحل متعددة من عمليات الإنتاج والاستهلاك التي حدثت في الماضي الاستعماري، حيث تم استغلال البشر و موارد الأرض، وأساءوا استخدام حقوق المجتمعات المستعمرة، لتحقيق مصالح الخاصة مكنتهم من تحويلها الى وسيلة للحفاظ على الوضع الراهن في موازين القوى، وتقر مطالب العدالة المناخية، أن هذا النموذج نفسه الذي يطلق اليوم العنان للاستغلال المفرط للطبيعة والأراضي والشعوب والهويات، لا سيما في دول الجنوب، ومن هذا المنظور فإن المنطلق في تحقيق العدالة المناخية، هو الأخذ في الاعتبار الآثار السابقة والحالية للاستعمار ومخلفاته في بناء الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والمحلية لمواجهة التغير المناخي.

وتظهر العدالة المناخية حسب هذا التيار كدعوة لتحديد المسؤوليات التاريخية في أزمة المناخ، حيث كان احتلال الأرض واستغلال الطبيعة والبشر، بمثابة بداية الطريقة إدراك وفهم الأسباب التي ساهمت في تغير المناخ، فقد أدى الاستعمار إلى تحجيم مجتمعات السكان الأصليين، والمنحدرين من أصل أفريقي وأسيوي وأمريكي، وإنكار الحقوق الأساسية لهؤلاء

([1]) حنان كمال أبو سكين ، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مجلد ٩ عدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ١٤٨.

السكان دو استخدمت الموارد الطبيعية والبشرية بشكل عشوائي، وتم الاستيلاء العنيف للموارد الطبيعية، والاستخراج والسيطرة والاستغلال لهذه الموارد، بشكل عشوائي تزامن مع محو الشعوب والثقافات والأقاليم، وإخلال التوازن الطبيعة الذي تسبب في بدء أزمة المناخ . ([1])

ونظرا إلى استمرار هذه الأوضاع التي تشكلت في الماضي الاستعماري، حيث لا يزال أولئك الذين ساهموا بأقل قدر في التدهور البيئي، يعانون أكثر من غيرهم من تغير، يسعى أنصار العدالة المناخية إلى توسيع نطاق العمل المناخي التوسيع نطاق محاسبة الدول على الظلم التاريخي المستمر المناخ، وتقديم التعويضات اللازمة، اعتبارا من أن تحقيق التحول المنهجي تحت راية العدالة المناخية، يتطلب تفكيك علاقات الهيمنة، حيث أن مفهوم التنمية قد تم تشكيله تاريخيا، من خلال السياق الاستعماري الذي ميز البناء السياسي و الاقتصادي للعالم.

ومن هذا المنظور تعتبر قضية مواجهة المسؤولية التاريخية للاستعمار، أحد أكثر التحديات السياسية في مواجهة تغير المناخ. نتيجة للتأثيرات الواسعة الانتشار، عن الزيادات الملحوظة في تواتر وشدة الظواهر المناخية، والتي من المتوقع أن تزداد من حيث المدى والحجم في العقود القادمة، وتتعرض المناطق في الجنوب الخسائر وأضرار دائمة، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية المصاحبة لها، مثل فقدان الثقافة والهوية والتنوع البيولوجي، والتي لا يمكن قياسها وتقديرها ماليا.

([1]) د. محمد خوجة ، الابعاد السياسية والقانونية في مفهوم العدالة المناخية ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد (١٦) العدد (٣) ٢٠٢٢م ، ص٣٤٥

المطلب الثالث

مبادئ العدالة المناخية

اعترف إعلان بالي للعدالة المناخية (Bali Principles of Climate Justice) لعام ٢٠٠٢ بما يشكله تغير المناخ من انتهاك الحقوق الإنسان وتهديد للسيادة الغذائية وأمن موارد العيش وصحة المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة والمهمشة ولاسيما الأطفال والفقراء، معتبرا بأن مكافحته تتطلب تحولات عميقة في الإنتاج غير المستدام والاستهلاك وأساليب الحياة وأن العدالة المناخية تؤكد على ما يلي([1]):

- **احترام وحماية حقوق الإنسان:** إن فكرة حقوق الإنسان توجه المجتمعات نحو القيم المتفق عليها دولياً كالعمل المشترك الذي يمكن التفاوض عليه، وتقدم معايير حقوق الإنسان قيمة الحد الأدنى التي تم تعريفها قانونيا، والتي يوجد حولها إجماع واسع النطاق، مما يجعلها الأساس الذي لا غنى عنه للعمل على العدالة المناخية.
- **الحق في التنمية:** إن عدم المساواة في عدالة الموارد يجعل من المستحيل على مليارات البشر أن يعيشوا حياة كريمة، ومن ثم فإن الضرورة تقتضي عند التعاطي مع ظاهرة التغير المناخي بناء نموذج جيد للتنمية المستدامة، على أساس الحاجة الملحة لتوسيع نطاق ونقل التكنولوجيات الخضراء، ودعم استراتيجيات منخفضة الكربون.
- **المساواة والعدالة بين الجنسين:** من المهم إبراز البعد الخاص بالنوع الاجتماعي لتغير المناخ، والعمل على تحقيق العدالة المناخية نظرا لاختلاف تأثيرات التغيرات المناخية بين النساء والرجال، واحتمال تحمل النساء العبء الأكبر في حالات الفقر، ومن ثم يجب الاستماع إلى مطالب المرأة، كجزء من العدالة المناخية.

([1]) عبد العظيم عبد الرحمن إيمان المرأة والعدالة المناخية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الرابط:

https://acpss.ahram.org.eg

- **تقسيم المنافع والأعباء بشكل منصف:** يجب أن يتم توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل، وهذا ينطوي على قبول المسؤوليات المشتركة وفقا لقدرات كل دولة، وذلك فيما يتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة حيث يجب أولا تخفيض الانبعاثات من خلال أولئك الذين لديهم معظم المسؤولية عن تلك الانبعاثات، بالإضافة إلى أولئك الذين استفادوا وما زالوا يستفيدون من الانبعاثات بشكل مستمر في التنمية الاقتصادية وزيادة الثروة وخاصة في البلدان الصناعية، حيث يجب أن يحدد لهم أخلاقية الالتزام بمشاركة الفوائد مع أولئك الذين يعانون اليوم من آثار هذه الانبعاثات، وهم الضعفاء بشكل رئيسي في البلدان النامية، كما يجب أن يتمتع الأشخاص في البلدان المنخفضة الدخل بإمكانية الوصول إلى فرص التكيف مع آثار تغير المناخ. ([1])
- **الشراكات الفعالة لتأمين العدالة المناخية:** بعد الانفتاح على الشراكة جانبا حيويا للعدالة المناخية، ويجب أيضا أن ينطوي ذلك على شراكة مع الأشخاص الأكثر تضررا من تغير المناخ، والأقل قدرة على التعامل معه كالفقراء، ومن لديهم نقص في الموارد.
- **القرارات المتعلقة بتغير المناخ والقائمة على المشاركة:** تعد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار التي تتسم بالإنصاف والمساءلة والانفتاح وأن تكون خالية من الفساد، ضرورية لنمو ثقافة العدالة المناخية، حيث يجب الأخذ في الاعتبار الأصوات الأكثر عرضة للتغير المناخي.
- **التربية البيئية من أجل العدالة المناخية:** يتطلب تحقيق استقرار المناخ إدخال تغييرات جذرية في أسلوب الحياة والسلوك، وهنا تأتي أهمية التعليم الذي يعد قادرا على تزويد الأجيال المقبلة بالمهارات، والمعرفة التي سوف يحتاجون إليها من خلال التربية البيئية، ومن الجدير بالذكر أن التعليم يجب ألا يقتصر فقط على النظام التعليمي الرسمي، ولكن يمكنه أن يتم أيضًا من خلال نشاط عام وبشكل افتراضي (على شبكة الإنترنت).

([1]) نوال بلحربي ، العدالة المناخية كآلية لمواجهة تحديات تغير المناخ ، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة ، العدد(٥٨) ديسمبر ٢٠٢٣م ، ص١١٢

مبادئ القانون الدولي في مجال العدالة المناخية :

- المساواة وعدم التمييز:

تتطلب مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز، اتخاذ إجراءات المعالجة آثار تغير المناخ غير المتناسبة على أشد الفئات تهميشاً، والانتصاف بشأنها وضمان استفادة الأشخاص والجماعات والشعوب في أوضاع الحرمان من الإجراءات المتعلقة بالمناخ، "والحد من أوجه عدم المساواة، وان ذلك يشمل احترام حقوق الشعوب الأصلية احتراماً كاملاً، في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وفقاً إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية"([1])، كما تتضمن المساواة وجوب "حماية حقوق الأطفال وكبار السن والأقليات والمهاجرين، وسواهم ممن يعيشون في أوضاع هشة حماية فعالة، وينبغي أن تتصدر المساواة وعدم التمييز كل الإجراءات المناخية التي تتخذها الدول"([2]).

- الشفافية والشمول في الوصول الى المعلومات.

تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات، بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات والمؤسسات.

وتشير مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بشكل واضح إلى مبدأ الشفافية والشمولية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية([3])

([1]) لجنة التنمية المستدامة، إعلان ربو بشان البيئة والتنمية التطبيق والتنفيذ، الوثيقة 1997.E/CN.17/1997/8، المادة الثالثة الفقرة الثالثة.

([2]) اتفاقية باريس ٢٠١٥، بشأن تغير المناخ ، المادة الثانية، الفقرة السابعة.

([3]) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٦١/٢٩٥ بتاريخ ١٣ سبتمبر المتضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وثيقة رقم A/RES/61/295. المادة ٢٧ الفقرة الأولى.

- الوقاية في مواجهة تغير المناخ.

وتتضمن اتخاذ الإجراءات الوقائية العاجلة في مواجهة تغير المناخ، حسب ما تقتضيه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تنص على أن تتخذ الأطراف تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها إلى الحد الأدنى وللتخفيف من آثاره الضارة. وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح، لا ينبغي التذرع بالافتقار إلى يقين علمي قاطع، كسبب لتأجيل اتخاذ هذه التدابير(١).

ويدعو إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الدول إلى اعتماد الوقاية من الأضرار البيئية واتخاذ تدابير، في حال ظهور خطر حدوث ضرر جسيم أو لا سبيل إلى عكس اتجاهه، وفي سياق تغير المناخ يتعلق عدم اليقين الآن فقط بمدى الضرر الإضافي الذي سيسببه هذا التغير وفي هذه الظروف(٢).

- مبدأ ضمان الإنصاف.

تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ضمان الحق في التنمية لاحتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة، على نحو منصف من خلال اتخاذ إجراءات في مواجهة تغير المناخ "على أساس الإنصاف ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وينبغي أن تعود جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بالنفع على شعوب البلدان النامية، والشعوب الأصلية والشعوب المعرضة للمخاطر والأجيال المقبلة"، وقد تضمنت نصوص قانونية كثيرة هذا المبدأ، منها إعلان ربو بشأن البيئة والتنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا والإعلان المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه.

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية اتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ٩ ماي ١٩٩٢، الوثيقة (F) GE05-62221 المادة الثالثة الفقرة الثالثة.

(٢) لجنة التنمية المستدامة، إعلان ربو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق و التنفيذ الوثيقة 1997.E/CN17/1997/8. المادة الثالثة الفقرة الثالثة.

- حشد الموارد المتاحة للتنمية المستدامة.

تقضي المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان بأن تلتزم الدول بحشد أقصى قدر من الموارد المتاحة وتخصيصها للأعمال التدريجي، للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، النهوض بالتنمية واعتماد تدابير معقولة لتعبئة الموارد المتاحة، لدرء الأضرار التي يتوقع أن يلحقها، تغير المناخ بحقوق الإنسان بهذا الالتزام. ويتم ذلك بحشد الموارد وإعداد تدابير مبتكرة، مثل فرض ضرائب على انبعاث الغازات، ووضع سياسات تنموية، تتضمن تخفيف وطأة الآثار السلبية على الضعفاء والفقراء، وحشد موارد إضافية لتمويل جهود التخفيف والتكيف التي يبتغى منها أن تعود بالنفع على أشد الناس فقراً وتهميشاً.

٢- التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بتغير المناخ.

نصت اتفاقية باريس لسنة ٢٠١٥ على أن البلدان ينبغي أن "تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة والحق في التنمية، فضلا عن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال"، والدول ملزمة قانوناً باحترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها والوفاء بها([1]).

ويشمل كذلك الالتزام بدرء الأضرار المتوقعة، مثل الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وتوضح المفوضية السامية لحقوق الإنسان في "رسائلها الرئيسية بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ" الالتزامات السياسية الواقعة على عاتق الدول في مجال تغير المناخ، أن ذلك يتضمن:

- التخفيف من آثار تغير المناخ ومنع آثاره السلبية على حقوق الإنسان، باحترام جميع حقوق الإنسان الجميع الأشخاص دون تمييز، وبحماية هذه الحقوق وإعمالها وتعزيزها، ويُعد عدم اتخاذ تدابير إيجابية لمنع الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان بسبب تغير المناخ، ومن بينها الأضرار المتوقعة على المدى الطويل، انتهاكاً لهذا الالتزام.

([1]) اتفاقية باريس ٢٠١٥، بشأن تغير المناخ ، الفقرة ١١ من الديباجة.

- التأكد من أن جميع الأشخاص لديهم القدرة اللازمة للتكيف مع تغير المناخ: ويجب على الدول أن تضمن اتخاذ تدابير التكيف المناسبة، الحماية وإعمال حقوق جميع الأشخاص، ولا سيما الأشخاص الأكثر عرضة للخطر من الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل أولئك الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر (مثل الجزر الصغيرة، والمناطق الساحلية على ضفاف الأنهار والمنخفضة، القاحلة المناطق والأقطاب).

- ضمان المساءلة والانتصاف الفعال لأضرار حقوق الإنسان التي يسببها تغيير المناخ: حيث أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، يلزم الدول بضمان سبل انتصاف فعالة لانتهاكات حقوق الإنسان لما يسبب تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة والجفاف، في إلحاق أضرار بحقوق الإنسان بالملايين من السكان([1]).

- ضمان تمتع الجميع بفوائد العلم وتطبيقاته: ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن لكل فرد الحق للتمتع بفوائد العلم وتطبيقاته، و ينبغي لجميع الدول أن تدعم بنشاط تطوير ونشر تكنولوجيات جديدة، للتخفيف من حدة تغير المناخ وتكيف معه تقنيات الإنتاج والاستهلاك المستدامين، نظيفة بيئيا وسليمة، ويجب أن تكون التقنيات ميسورة التكلفة، وينبغي أن تكون تكلفة تطويرها منصفة.

وينبغي توزيع فوائدها بشكل عادل بين البلدان وداخلها، وينبغي أن يتم نقل التكنولوجيا بين الدول حسب الحاجة والملائمة، لضمان استجابة دولية عادلة وشاملة وفعالة لتغير المناخ.

٣- المسؤوليات المشتركة للدول بشأن تغير المناخ

تم اعتماد مفهوم المسؤوليات المشتركة للدول، بشأن تغير المناخ لأول مرة في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، كما تم تبنيه في بروتوكول كيوتو لسنة ١٩٩٧، وكذا اتفاق باريس لعام ٢٠١٥.

([1]) راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية ٢٠١١م، الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع، نيويورك، ٢٠١١م، ص ١٨.

التي نصت على قيام مسؤوليات قانونية مشتركة للدول، في تحقيق مطلب حماية البيئة، على تباين درجاتها وقدراتها، حيث "سينفذ هذا الاتفاق على نحو يجسد الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة".([1])

ووفقا لهذه المسؤولية المشتركة، والتي ليست على نفس الدرجة والمعاملة، نظرا لاختلاف درجة المسؤولية، المرتبطة بوضعية كل دولة، ومدى نموها وتطورها الاجتماعي والاقتصادي، ومدى مساهمتها في حصول ظاهرة التغير المناخي، فكل الدول ملزمة بحماية الأجيال المقبلة، واتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ قوامها الأنصاف، ويدعو كل من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا وإعلان المستقبل الذي نصبوا إليه"، إلى إعلان الحق في التنمية، سعياً لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة الإنمائية والبيئية تلبية منصفة.

ويمثل مفهوم المسؤوليات المشتركة للدول احد التحولات المهمة في مواجهة تغير المناخ، لما يحمله من معاني العدالة المناخية، ويؤسس لقيام التزامات عالمية لجميع الدول بشكل متباين، لتكييف سياساتها الحالية و المستقبلية بما يتوافق مع إجراءات الحد من تغير المناخ.

وتسعى المسؤولية المشتركة الى إقامة مسؤولية الدول في حماية البيئة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وفقا لأوسع تعاون ممكن وأكثر فاعلية وملائمة، ومن ناحية أخرى مراعاة الظروف المختلفة، لا سيما فيما يتعلق بمساهمة كل دولة في المشكلة البيئية وقدرتها على المنع والتقليل والسيطرة على هذا التهديد

ويمكن مفهوم المسؤولية المشتركة أن يجعل من تحقيق مطلب العدالة المناخية، من خلال نظريات تكافؤ الفرص، مع التمييز بين المتطلبات المعيارية للتخفيف والتكيف، وفي الواقع تطبيق هذه المسؤولية يمر عبر مسار تعويض ضحايا الاحتباس الحراري، عن الضرر لحقهم على أساس الحكم على الخطأ، و مع مفهوم المسؤولية المشتركة، يتوسع فضاء العدالة

([1]) د. محمد خوجة ، الابعاد السياسية والقانونية في مفهوم العدالة المناخية ، مرجع سابق ص٣٥٢

التصحيحية التي تسعى إلى إقرار المسؤولية عن الخطأ، وإلقاء عبء التكيف مع تغير المناخ على الدول، وعدالة التوزيع لتخفيف الأعباء بسبب تغير المناخ.

إن الدور المرجعي للبعد القانوني حسب ميشال بوربان Michel Bourban، "يكمن في عدم المساواة المزدوجة في توزيع أسباب وآثار الاحترار العالمي بسلسلة من المظالم العالمية والمتوارثة بين الأجيال، تؤدي العلاقة القائمة بين المصادر الرئيسية الانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتلك المعرضة لتأثيرات تغيير المناخ، إلى فرض واجبات العدالة".

ولذلك، فإن البعد القانوني في العدالة المناخية، يؤدي الى الانتقال من التركيز الوصفي في البعد السياسي، إلى التركيز المعياري على حقوق الإنسان المهددة بآثار تغير المناخ، فمنظومة حقوق الإنسان هي إطار معياري موضوعي للكشف عن المظالم المناخية الرئيسية، الكفيلة بحماية حتى أضعف مجموعات الأشخاص المعرضين لتأثيرات تغير المناخ. ([1])

المبحث الثاني

العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي

تمهيد وتقسيم :

أصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ.

ويسعى منهج العدالة المناخية إلى التوفيق بين اعتبارين أحدهما: ضرورة التخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وثانيًا: الحاجة إلى تغيير الأنظمة الموروثة لاستخراج المواد، ونقلها، وتوزيعها، وتوليد الطاقة، وإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، وطرق الاستهلاك، وطرق التخلص منها، والتمويل.

وتعد العدالة المناخية تعد مزيجا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن

([1]) د. محمد خوجة ، الابعاد السياسية والقانونية في مفهوم العدالة المناخية ، مرجع سابق ص٣٤٤

العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة. ([1])

ويطلق مصطلح تغير المناخ على الاختلالات والتغير الملموس وطويل الأثر الذي يطرأ على معدل حالة الطقس المنطقة ما شاملا معدلات الهطول المطري، ودرجات الحرارة، وحالة الرياح، وتعزي أسباب حدوث هذه الظاهرة إلى عمليات ديناميكية للأرض أو قوى خارجية أو إثر النشاط الإنساني، وإذا لم يتم خفض الانبعاثات بشكل كبير وسريع، فقد نواجه تغير أسرع وهذا يعني ارتفاعا كبيرا في متوسط درجات الحرارة أعلى من المتوسط العالمي([2]).

قبل توضيح العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي([3])، نود الإشارة أولاً إلى مفهوم التغير المناخي ، ثم نشير إلى مدى توافر العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي([4]) وذلك على النحو التالي:

([1]) د. هشام محمد بشير ، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ، مرجع سابق ص٣٤٥

([2]) حنان كمال أبو سكين ، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مرجع سابق ص ١٤٦.

([3]) يعد التغير المناخي "Climate Change" واحدا من أبرز التحديات التي تواجه إنسان القرن الحادي والعشرين، وهي مشكلة عالمية طويلة الأجل، تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية، وبين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، وتغير المناخ هو التغير الذي يحدث في المناخ العالمي أو الإقليمي بمرور الزمن، والذي يمكن أن يحدث نتيجة لقوى طبيعية أو بشرية. انظر: أحمد مراد وعلاء الدهان أثر تغير المناخ في مستقبل المصادر المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة في د. جمال سند السويدي "تقديم" وآخرون، التغير المناخي ومستقبل المياه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ٢٠١٨م، ط١، ص ٦١ عبد الله الدروبي وإيهاب جناد ومحمود السباعي، التغير المناخي وتأثيره على الموارد المائية في المنطقة العربية المركز العربي الدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، المؤتمر الوزاري العربي للمياه، القاهرة ٢٠٠٨م، ص ٤؛ د. نادر نور الدين محمد تغيرات المناخ والقطاع الزراعي ومستقبل الأمن الغذائي العربي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م، ص ١١.

([4]) أصبحت ظاهرة التغير المناخي مشكلة عالمية تهم جميع دول العالم، وبالتالي فهي أصبحت تمثل تحديا خطيرا يواجه البشرية جمعاء، ويؤدي تسارع وتيرة التغيرات المناخية إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية

المطلب الأول: **مفهوم التغير المناخي**

المطلب الثاني: **علاقة العدالة المناخية بالتغير المناخي**

المطلب الأول

مفهوم التغير المناخي

لقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأن مصطلح التغير المناخي، ويقصد بتغير المناخ تلك التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، وقد تكون هذه التحولات طبيعية فتحدث على سبيل المثال، من خلال التغيرات في الدورة الشمسية. ولكن، منذ القرن التاسع عشر، أصبحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيس لتغير المناخ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز، حيث ينتج عن هذا الحرق انبعاث غازات الدفيئة التي تعمل مثل غطاء يلف الكرة الأرضية، مما يؤدى إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة. ([1])

الطبيعية، ولتصور مدى خطورة هذه التغيرات يكفي أن تشير إلى الدراسات التي تؤكد أنها تودي بحياة ١٥٠ ألف شخص سنويا، كما تتوقع انقراض حوالي ٢٠ في المائة من أنواع الأحياء البرية مع حلول عام ٢٠٥٠م. فيصل الشريفي، "التغيرات المناخية.. أسباب معروفة وحلول مطروحة"، مجلة "حماة الوطن".
http://www.homat-alwatan.gov.kw/ArticleDetail.aspx?artid=583.

([1]) للمزيد من التفاصيل عن تعريف التغير المناخي انظر: محرم الحداد وعبد المنعم عبد الرحمن وبسمة الحداد، ظاهرة التغير المناخي العالمي والاحتباس الحراري الأهمية أساسيات الاختلاف – نماذج المحاكاة وتقييمها الفني"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، ص ١١٠ حصة عبد العزيز المبارك وزكية راضي الحاجي، تحليل أثو ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الأفقية في محافظة الإحساء "دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية ع: (٢)، أبريل ٢٠١٩م، ص ٧٣.
وكذلك راجع:

وهذه الانبعاثات ما زالت مستمرة في الارتفاع، ونتيجة لذلك أصبحت الكرة الأرضية الآن أكثر دفئا بمقدار ١٠١ درجة مئوية عما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر وكان العقد الماضي (٢٠١١ – ٢٠٢٠) الأكثر دفئًا على الإطلاق. هذا ويعتقد الكثير أن تغير المناخ يعنى أساسا ارتفاع درجات الحرارة في بعض المناطق، ولكن ارتفاع درجة الحرارة ليس سوى البداية، فالتغيرات المناخية في منطقة واحدة قد تؤدى إلى تغيرات في جميع المناطق الأخرى. وتشمل عواقب تغير المناخ من بين أمور أخرى، الجفاف الشديد وندرة المياه العذبة والحرائق الشديدة، وارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات وذوبان الجليد القطبي والعواصف الكارثية، وتدهور التنوع البيولوجي([1]).

وعرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التغير المناخي بأنه تغير في حالة المناخ يُمكن معرفته من خلال التغير في المعدل أو الخصائص التي تدوم لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، والتي تشير إلى أى تغير في المناخ على مر الزمن، سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية أو تلك الناجمة عن النشاط البشرى([2]). كما عرفت اتفاقية الأمم

- National Climate Change Secretariat, International Efforts، Link: https://www.nccs.gov.sg/climate-change-and-singapore/international-efforts, (Accessed in 15 June 2022).
- Susanne, B, Climate Change, Encyclopedia of Tourism, 28 (1), 2015, P.1-3.

([1]) راجع: الأمم المتحدة، العمل المناخي، ما هو التغير المناخي على الرابط التالي:
https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change.

([2]) راجع: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) على الرابط التالي:
https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic/

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ Intergovernmental Panel on Climate Change هي مؤسسة دولية رائدة تعنى بتقييم تغير المناخ، وأنشئت الهيئة (IPCC) مشاركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) عام ١٩٨٨ لتقديم آراء علمية واضحة للعالم بشأن الحالة الراهنة لتغيرات المناخ، والآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحتمل أن تترتب عليه.

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعام ١٩٩٢([1]) التغير المناخي بأنه "أى تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشرى الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوى العالمي، ([2]) والذي يتم ملاحظته بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة"([3]).

وقد اتجهت الدراسات في الآونة الأخيرة إلى الاهتمام بالتغير في درجات الحرارة العالمية والإقليمية، وخلصت إلى أن هذا التغير يعنى تغييرا جذريا في اتجاه معين لفترة ممتدة تبلغ عقودا، وربما لفترات أطول في حالة التغيير المتذبذب من حقبة الأخرى، كتناوب حقب الجفاف وحقب الفيضانات، وتناوب الحقب الدافئة والحقب الباردة، حيث يكون التغير المناخي مؤثر وطويل المدى فى معدل حالة الطقس المنطقة معينة، كما أشارت إلى وجود علاقة وثيقة بين التغير المناخي والتغير الحراري، ويعني الأخير تغير في حالة درجات الحرارة، والذي يتم التوصل إليه باستخدام الاختبارات الإحصائية التي تراقب متوسطات درجة الحرارة لمدة طويلة

([1]) يقصد بالاتفاقية الإطارية تلك التي تتضمن قواعد ومبادئ عامة تعد نوعا من التوجيهات العامة للأطراف، وليست التزامات محددة، حيث يفرغ لهذه الالتزامات المحددة والجوهرية وبروتوكولاً مستقلاً ملحقا بالاتفاقية لهذه الالتزامات المحددة والجوهرية بروتوكولاً مستقلاً ملحقا بالاتفاقية، ويرجع السبب في إتباع هذا النهج هو خشية عدم انضمام الدول للاتفاقية لترددها في أن تلتزم التزاما كاملاً، لأسباب قد تكون سياسية استجابة للرأي العام أو لرغبتها في أن تعبر عن موقف إيجابي لها في مجال البيئة بصفة عامة انظر: د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٢م، ص ٢١.

([2]) تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان الدورة العاشرة ٢٠٠٩م، ص ٤.

([3]) راجع: المادة ١/٢ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعام ١٩٩٢ علي الرابط التالي:

https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

تدوم عقودا، ويعزى ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النشاط البشرى الذي أوغل في تدمير البيئة([1]).

وباستقراء ما سبق يمكن للباحث تعريف التغير المناخي بأنه تلك التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، التي تحدث نتيجة زيادة نسبة تركيز غازات الدفيئة ، الناجمة عن الأنشطة البشرية الضارة بالبيئة، والتي تفضي إلى كوارث طبيعية، مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير والحرائق، وغيرها.

المطلب الثاني

علاقة العدالة المناخية بالتغير المناخي

إن تغير المناخ قضية بيئية اجتماعية اقتصادية سياسية أمنية وإنسانية، لها تداعيات عميقة على رفاة البشر وعلى التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وعواقب وخيمة على العدالة الاجتماعية، فعلى المستوى الفردي سيشعر بآثار تغير المناخ الأفراد الذين تكون تدابير حماية حقوقهم غير قوية أصلاً بسبب عوامل محددة مثل السن والإعاقة والجنس ووضع الشعب الأصلي ووضع المهاجر ووضع الأقلية والفقر، وعلى المستوى العالمي ستكون أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة التي ساهمت أقل مساهمة في الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة الأكثر تضررا من تغير المناخ، في حين ستتطور العديد من الآثار الأخرى ببطء أكبر لتصبح قضايا واسعة وشاملة([2]).

تداعيات تغير المناخ ومفهوم العدالة المناخية :

ينتج عن التغير المستمر للمناخ عدة تداعيات سلبية تؤثر بصورة مباشرة على الإنسان والبيئة منها:

([1]) د. إنجي أحمد مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف ، العدد (٣) يوليو ٢٠١٩، ص ١٥١.

([2]) انظر: عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية بعدًا جديدًا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية – آفاق – مرجع سابق ص ٣٤.

- **ارتفاع درجة الحرارة ومستوى سطح البحر:** بعد متوسط درجات الحرارة في العالم اليوم أعلى بمقدار ٠.٧٥% مما كان عليه في مطلع القرن العشرين، بسبب النشاط البشري وبخاصة حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات مما يؤدي إلى تزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون([1])، ومن المتوقع ارتفاع متوسط درجات الحرارة في العالم خلال القرن الواحد والعشرين إلى أكثر من ٥%، ومع استمرار تزايد هذه الانبعاثات يتوقع ارتفاع مستوى سطح البحر ما بين متر وثلاثة أمتار خلال هذا القرن بسبب ذوبان الجليد والمحيطات مما من شأنه تهديد ١.٢٨% من سكان المعمورة و١.٣٠% من الإنتاج العالمي، وإغراق مناطق ساحلية كبيرة وانخفاض مستوى الإنتاجية أو فقدانها فضلا عن تهجير السكان وفقدان التنوع الحيوي على اليابسة وتهديد البنية التحتية.

- **تهديد الأمن المائي:** تعتبر المياه العذبة موردا محدودا يمثل ٣% فقط من مجمل كمية المياه على الأرض. كما أن ٧٠% من هذه المياه العذبة موجودة على شكل أنهار جليدية، وتظهر النسبة الباقية على شكل أنهار وبحيرات ومياه جوفية، هذه الموارد المائية ليست موزعة بشكل متجانس، وتعاني بعض المناطق من قلة تواجد المياه فيها مقارنة بالمناطق الأخرى، كما أن النقص في الموارد المائية النظيفة تعد مشكلة تواجهها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ومن المتوقع تزايد الضغط على الموارد المائية بسبب نقص كميات الأمطار مما يرجح أن يزيد العجز المائي إلى حوالي ٧٥.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠ بسبب عوامل مناخية وغير مناخية، كالنمو السكاني المتسارع والتطور الصناعي.

- **تهديد الأمن الغذائي:** يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالموارد المائية، وفي هذا الإطار يوثر تغير المناخ على الأمن الغذائي من خلال وطأته على أنظمة الإنتاج الغذائي والزراعي بسبب الجفاف والإجهاد المائي، كما يؤدي ذلك إلى تراجع الإنتاج في الدول النامية

([1]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، نيويورك NUD، ٢٠١١، ص ٣٣.

إلى ٩% وبخاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء وبلدان أمريكا اللاتينية يؤدي التغير المناخي أيضا إلى تهديد الزراعات المحلية وعدم استقرار أسعار المواد الغذائية العالمية([1]).

- **زيادة حدة الكوارث الطبيعية:** تؤثر التغيرات المناخية على بيئتنا، إذ تزيد من الكوارث الطبيعية من فيضانات وجفاف وأعاصير وتدبدب تساقط الأمطار ونذرتها... مما يؤدي إلى إحداث أضرار متفاوتة من منطقة لأخرى، ينتج عنها تفاوت في الأعباء الناتجة عن هذه الأضرار، بل التفاوت حتى في قدرة المجتمعات على التصدي لهذه الكوارث.

- **تزايد النزاعات البيئية:** يؤدي التغير المناخي إلى تفاقم النزاعات والضغط على الموارد الطبيعية وازدياد حدة التنافس عليها وفقدان التنوع الحيوي، وتكون هذه النزاعات خاصة بسبب التشارك في مصادر المياه بين الدول المعنية، وبخاصة تلك التي تعاني أصلا من عدم استقرار سياسي، وتوجد العديد من الأسباب للنزاعات البيئية تظهر خاصة في استغلال الموارد الطبيعية وكذا التلوث الذي تسببه النشاطات الاقتصادية.

- **التأثير علي الصحة الإنسانية:** ويؤثر التغير المناخي علي صحة الأفراد من خلال ازدياد حدة الفقر وارتفاع وفيات الأطفال وسوء التغذية الناتجة عن انخفاض موارد المياه وإنتاج الغذاء وتدني نوعياتها([2]).

- **زيادة معدلات الهجرة البيئية:** يؤدي التغير المناخي إلي تزايد عدد اللاجئين البيئيين خصوصا أولئك المعرضين للصدمات المناخية بسبب تناقص الغذاء والموارد المائية والجفاف وهو ما يؤدي بدوره إلي انخفاض نسبة النمو وتهديد الأمن الاقتصادي للدول. ([3])

وفي إطار ظاهرة التغير المناخي يمكن القول بأن قضية العدالة المناخية تثير ثلاثة قضايا يمكن إجمالها على النحو التالي :

([1]) مسعودي رشيد، الرشادة البيئية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف ٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ١٦٤.

([2]) حنان كمال أبو سكين ، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مرجع سابق ص ١٤٣.

([3]) نوال بلحربي ، العدالة المناخية كآلية لمواجهة تحديات تغير المناخ ، مرجع سابق ص١٠٦

- **قضية العدالة بين الدول:** إذا نظرنا إلى قضية التغير المناخي نجد أن هناك عدم عدالة بين الدول الكبرى المتسببة في الاحتباس الحراري، وبين الدول الفقيرة التي تعاني من التغيرات المناخية بصورة قد تفوق ما تعانيه الدول المتسببة في هذه الظاهرة، ومن ثم فلا يوجد عدالة توزيعية بين الدول الكبرى والدول الفقيرة، ولا عدالة تعويضية؛ فعلى الرغم من أن الدول الكبرى المتسببة في حدوث الظاهرة، ومع ذلك فإن الدول الفقيرة هي التي تتحمل العبء الأكبر.
- **قضية العدالة بين الأجيال** مما لا شك فيه أن تغير المناخ بعد انتهاك للعدالة بين الأجيال([1]).

يرى بعض المنظرين أن العدالة المناخية، يجب أن تكون أيضا حول المسؤوليات اتجاه الأجيال القادمة وينطلق هذا التيار من الجمع بين مفاهيم العدالة، بالتركيز على الأعمال المتعلقة بالتواصل بين الأجيال بنظرة مستقبلية، على أساس مبدأ المساواة بين الأجيال أو العدالة بين الأجيال، وهو مفهوم عالمي واسع الانتشار وعابر للثقافات.

ويتضمن الوعي المتزايد بالواجب الأخلاقي، لضمان أن الأجيال القادمة من البشرية، ستعيش حياة كاملة وصحية، مدعومة بالكرامة والحقوق التي وعد بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذا يتطلب تلبية احتياجات الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، التأسيس لنهج العدالة المناخية للأجيال القادمة، الحماية عالم الأجيال القادمة، وضمان العدالة بين الأجيال، وقد تدعم ذلك بأكثر من ٢٠٠ اتفاقية دولية وقرارات للجمعية العامة للأمم

([1]) إن إزالة الغازات الدفيئة من البيئة وإرجاعها لطبيعتها العادية بدءًا من اليوم سيستغرق حوالي ١٠٠٠ سنة أي في القرن ٢٢، وإذا أخذنا بمعيار أن الجيل يولد كل ٣٠ سنة فهناك ثلاثة أجيال قادمة سوف تتضرر بسببنا نحن، وهذا يشكل قضية خطيرة بين الأجيال، ولكن الحد من تغير المناخ غير ممكن حاليًا لهذا نجد أن تغير المناخ انتهاك للعدالة بين الأجيال، المرجع نفسه، ص ٣٥.

المتحدة، التي تعترف بالحاجة إلى حماية رفاهية الأجيال القادمة، وتؤكد على الترابط بين التنمية ومواجهة التغير المناخي([1]).

وقد تطور النقاش حول العدالة بين الأجيال والمسؤوليات اتجاه الأجيال القادمة، إلى نقاش اقتصادي في تنظيم سياسة مواجهة التغير المناخي، ترتبط بكيفية خصم تكاليف مكافحة تغير المناخ، وحول تبرير اتخاذ إجراءات اليوم ومقدارها من أجل جني فوائد في المستقبل، ويبين هيجر روبرت Heeger Robert أنه إذا أردنا توضيح ما تنطوي عليه المسؤولية اتجاه الأجيال القادمة في ضوء تغير المناخ، فهناك بعض الأسئلة المعيارية الرئيسية، التي سنحتاج إلى معالجتها حول تغير المناخ وحول استجابتنا له: ([2])

- كيف يجب أن نستجيب لعدم اليقين؟ لأننا غير متأكدين مما ستكون عليه آثار تغير المناخ، كما أننا غير متأكدين بنفس القدر من الآثار المترتبة على عملنا استجابة لذلك.
- كيف ينبغي تقييم انبعاث غازات الاحتباس الحراري؟
- تطبيق تحليل التكلفة والعائد التقليدي، غير مناسبة لتقييم مشكلة تغير المناخ، لان مشكلة تغير المناخ لها طبيعة طويلة الأجل، وتتجاوز الإطار الاقتصادي التقليدي، وتوقع التكاليف والفوائد في المستقبل طويل الأجل مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة، لأننا لا نعرف بالضبط كيف سيبدو الاقتصاد العالمي في المستقبل القريب، وما هي التغييرات التكنولوجية والاجتماعية التي متحدث؟ وما هي الآثار السلبية المحددة لتغير المناخ؟

وتكشف التحديات التحليلية التي يطرحه ستيف فاندر هايدن Steve Vanderheiden حول المصالح المتوقعة للأجيال القادمة، عن قضية الإنصاف بين الأجيال فيما يخص تغير المناخ، و التي ترتبط أيضا بالتحديات التي طرحها الأجيال القادمة، من خلال مواجهة الإشكالات التالية: على أي أساس تحن مدينون لأفراد آخرين، في شكل قيود مستقبلية مكلفة على أفعالنا، من النوع المطلوب للحد من إجمالي الانبعاثات الحالية؟ وبقدر ما يستلزم ذلك بعض الرفاهية وتقليل الاستهلاك الحالي، فما مقدار التضحية المطلوبة من أجل الوفاء

([1])اتفاقية باريس ٢٠١٥، بشأن تغير المناخ ، ديباجة، الفقرة ١١.

([2]) د. محمد خوجة ، الابعاد السياسية والقانونية في مفهوم العدالة المناخية ، مرجع سابق ص٣٤٨

بالتزاماتنا اتجاه الأجيال القادمة؟ كم يجب أن تعرف عن المستقبل من أجل التعرف على مثل هذا التزامات؟ كما يجب أن نعرف أيضا ما هي أنواع الأنشطة، أو الحياة التي يفضلون متابعتها؟ يجب أن تعرف ما هي التقنيات التي سيتم تطويرها في المستقبل؟ هل يهم أم لا ما إذا كنا نتوقع شعوب المستقبل، ستعيش في عالم مشابه لعالمنا تقريبا؟ أم أن الاختلافات التي يجلبها المستقبل، ستفصل الأجيال الحالية عن المستقبل؟.

ولسد فجوة غياب تمثيل مصالح الأجيال القادمة، في عمليات صنع القرار، اقترحت مؤسسة ماري روبنسون – العدالة المناخية أن يتم تعيين الحراس العالميين The Guardians للأجيال القادمة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، لتوفير صوت للأجيال القادمة، وللمساعدة في تحقيق العدالة بين الأجيال في سياق التنمية المستدامة، وبذلك يساعدون في تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية، التي تعيش في فقر وتخلف مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال القادمة، **وتقترح لتنفيذ مبدأ المساواة بين الأجيال المعايير التالية:**

١- الفعالية من حيث تحقيق الالتزامات بفعالية اتجاه الأجيال القادمة بتحقيق التوازن بين مصالح الأجيال القادمة ومصالح الحاضر، وحماية الحق في التنمية لأشد الناس فقرا وضعفا، وما إذا كانوا يوزعون الأعباء بشكل منصف.

٢- الجدوى السياسية من حيث قابليتها لتحقق في الواقع، وتكون مستدامة.

٣- الشرعية الأخلاقية من حيث التأكد من عدم انتهاكها القيم الأخلاقية (الديمقراطية) أو أنها لا تروح لقيم أخلاقية أخرى.

- **قضية العدالة الاجتماعية:** يشكل تغير المناخ تحديًا صعبا للعدالة الاجتماعية؛ فالأشخاص ليسوا متساويين في التأثر بتغير المناخ، خاصة الفئات الأكثر ضعفًا في الدول النامية "النساء، الأطفال، الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية....."، لأنها الأقل جاهزية ماليا واقتصاديا لمواجهة آثار تغير المناخ، فالدول النامية هي الأكثر تضررا من تغير المناخ بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل والأمية والأمراض المنتشرة وانخفاض

نصيب الفرد من الدخل والأمية والأمراض المنتشرة وانخفاض متوسط العمر والبنية التحتية المحدودة والهشاشة الاقتصادية والزراعة التقليدية. ([1])

وباستقراء ما سبق يمكن للباحث القول: أن تغير المناخ في حد ذاته قضية غير عادلة لثلاثة أسباب: **أولاً:** ليس كل شخص مسئول بنفس القدر عن تغير المناخ والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر والأفراد ذوى المستوى الأعلى هم الأكثر مساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة .

ثانيا: ليس كل البشر عرضة للخطر على قدم المساواة أولئك الذين كانوا أقل مسئولية هم من يتحملون العبء الأكبر من الآثار السلبية.

ثالثا: ليس كل شخص على قدم المساواة لتمكينه من المشاركة في عملية صنع القرار التي ستؤثر على كيفية توزيع الموارد المحدودة للتكيف.

([1]) ينظر: حنان كمال أو سكين، مقاربات تحقيق العدالة ، مرجع سابق ص ١٤١.

الخاتمة

قد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها على النحو التالي :

أولاً- النتائج :

١- أصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صع الاجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ.

٢- يُعد مصطلح العدالة المناخية مصطلح حديث؛ حيث ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي.

ثانياً – التوصيات :

١- نوصي بنشر الوعي البيئي على المستويين الدولي والوطني من خلال اعتماد نشرات اخبارية عالمية ووطنية لإلقاء الضوء على التغيرات المناخية وآثارها الضارة .

٢- ضرورة توضيح الحقوق المتعلقة أو ذات الصلة بالعدالة البيئية في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان، على أن يطلق على مثل هذه الحقوق مصطلح الحقوق الخضراء .

قائمة المراجع

أولاً – المراجع باللغة العربية :

١) د. إنجي أحمد مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف ، العدد (٣) يوليو ٢٠١

٢) د. جمال سند السويدي "تقديم" وآخرون، التغير المناخي ومستقبل المياه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ٢٠١٨م، ط١

٣) حصة عبد العزيز المبارك وزكية راضي الحاجي، تحليل أثو ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الأفقية في محافظة الإحساء "دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية ع: (٢)، أبريل ٢٠١٩م

٤) حنان كمال أبو سكين ، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مجلد ٩ عدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٠

٥) د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٢م

٦) د. محمد خوجة ، الابعاد السياسية والقانونية في مفهوم العدالة المناخية ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد (١٦) العدد (٣) ٢٠٢٢م

٧) زكية بلهول، العدالة المناخية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، ع: ٢٨ ٣٦٧ سبتمبر ٢٠١٧م

٨) شكراني الحسين، العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى إستراتيجية، مج: ١، ع: ١، ديسمبر ٢٠١٢م

٩) عباس غالي الحديثي، العدالة المناخية والعواقب الجيوبوليتكية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع ٢ ديسمبر ٢٠١٤م

١٠) عبد الله الدروبي وإيهاب جناد ومحمود السباعي، التغير المناخي وتأثيره على الموارد المائية في المنطقة العربية المركز العربي الدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، المؤتمر الوزاري العربي للمياه، القاهرة ٢٠٠٨م،

١١) عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية بعدًا جديدًا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية – آفاق تحديات" الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، ٢٠١٧م

١٢) محمد عبد الفتاح القصاص، الدراسات العلمية لتغيرات المناخية، المجلة العلمية البيئية، ع: ١٢، ٢٠٠٧م

١٣) مسعودي رشيد، الرشادة البيئية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف ٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٢-٢٠١٣

١٤) نوال بلحربي ، العدالة المناخية كآلية لمواجهة تحديات تغير المناخ ، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة ، العدد(٥٨) ديسمبر ٢٠٢٣م

١٥) د. نادر نور الدين محمد تغيرات المناخ والقطاع الزراعي ومستقبل الأمن الغذائي العربي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م

١٦) د. هشام محمد بشير ، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد (١٦) العدد (١٥) يوليو ٢٠٢٢م